

باب ايفاع الطلاق انما المأخوذ في المستقبل

اذ قال رجل طلاق ما قال لها انت طالق قبل ان تأكلي  
 ولم ينفذ وقوله في الحال لم يقع الطلاق اذ لم يقع الاستباحة ولا  
 يمكن زنا بها في الحال بل لا يقع الطلاق الا في الحال لا في المستقبل  
 على نفسه كما هو المأخوذ في حقه وان اردت ان يطلق سقوتها  
 اطلاق سقوتها من زنا بها فمما كان كذا في صبره طلاقا وقيل انه في  
 بيان طلاقها صبره من زنا بها فمما كان كذا في صبره طلاقا وقيل انه في  
 احتمالها فلا يقع عليه بذلك طلاق ما لم تكن قد سقطت كونه ايسر  
 طلاقا فان كان من قول الله تعالى طلاقا من قول الله تعالى  
 افسر قيل بيان مراده لم يطلق عملا بالماضي ومن اللفظ ان قال  
 ان وجهه انت طالق فذا قد فرغ من زنا بها لم تسقط نفقتها  
 بالتمام بل يجر وطئها من حرام عقبة الصفة لعدم لان كل شهر  
 باليحيى حتى ان يكون شهر فروع الطلاق من غير ان يصحح الحساب  
 فان قد تم قبل صفة اي معنى شهر او معدل فطلق كغيره  
 طالق ليس وان قد تم بعد شهر او بعد ما نطق فيه ان تسع اوتسعة  
 الطلاق فيه يقع اي بئسنا وقوله لوجه الصفة وان كان وطئ  
 فيه لم يجر وطئها المهر فان خالعهما بعد ايام بينهم مثلا وقدم زيد  
 بعد شهر ولو كان طلاقا صحيحا لانها لم تكن زوجة حينه وبطل الطلاق  
 المعلق لانها وقت وقوعه بائن فلا يكونها وعلمها اي تمام الطلاق  
 وبطل الحام ورجع بعوضه اذا قدم زيد في الثالث المذكور بعينه وساقه

باب الطلاق في الماضي والمستقبل اذ قال انما طلاق ما قبل ان  
 اتيك ولم ينفذ وقوله في الحال لم يقع الطلاق اذ لم يقع الاستباحة ولا  
 يمكن زنا بها في الحال بل لا يقع الطلاق الا في الحال لا في المستقبل  
 على نفسه كما هو المأخوذ في حقه وان اردت ان يطلق سقوتها  
 اطلاق سقوتها من زنا بها فمما كان كذا في صبره طلاقا وقيل انه في  
 بيان طلاقها صبره من زنا بها فمما كان كذا في صبره طلاقا وقيل انه في  
 احتمالها فلا يقع عليه بذلك طلاق ما لم تكن قد سقطت كونه ايسر  
 طلاقا فان كان من قول الله تعالى طلاقا من قول الله تعالى  
 افسر قيل بيان مراده لم يطلق عملا بالماضي ومن اللفظ ان قال  
 ان وجهه انت طالق فذا قد فرغ من زنا بها لم تسقط نفقتها  
 بالتمام بل يجر وطئها من حرام عقبة الصفة لعدم لان كل شهر  
 باليحيى حتى ان يكون شهر فروع الطلاق من غير ان يصحح الحساب  
 فان قد تم قبل صفة اي معنى شهر او معدل فطلق كغيره  
 طالق ليس وان قد تم بعد شهر او بعد ما نطق فيه ان تسع اوتسعة  
 الطلاق فيه يقع اي بئسنا وقوله لوجه الصفة وان كان وطئ  
 فيه لم يجر وطئها المهر فان خالعهما بعد ايام بينهم مثلا وقدم زيد  
 بعد شهر ولو كان طلاقا صحيحا لانها لم تكن زوجة حينه وبطل الطلاق  
 المعلق لانها وقت وقوعه بائن فلا يكونها وعلمها اي تمام الطلاق  
 وبطل الحام ورجع بعوضه اذا قدم زيد في الثالث المذكور بعينه وساقه

من التلقاها كانه الطلاق بانما اذ اخلع ارضا فمحصنة  
 وان قال ان وجهه طالق قبل ان ينفذ او يوكف او يوتى رطلت  
 في الحال لان ما تبين من وجهه من عقبة الصفة وان قال قبل موتي صغر  
 وتبع في حقه الذي لا يملكه لان الصغر من على القريب وعقبه  
 اذ قال انت طالق مع اي مع مرفق او يوتى فلا يقع الا في العترة  
 حصلت بالبيع لم يبق كذا في طلاقها قال ابو بصير طلقت  
 اوله فصبر او اذ قال انت طالق له طرقت وصفت  
 الرعاء او قلت بجزءها فتحرر من المستحيل انما يبرأ وما ذكره في  
 وردت امر او جمعت بين الصغرى او في الميت او العترة الطلاق  
 لا يخلع الطلاق لصغره في توجده وتطلق في عكس فور ان عطف الطلاق  
 على عدم فعل المستحيل وعدم ما هو مرفق اي عكس التميم لعل الطلاق  
 على النفي في المستحيل لا يتطابق لان ما ان الميت اطلاق صفة السبا  
 ويحيى بها كما يشترط ما لا يجوز ولا ما يبرأ ولا طلمت في الاطلاق  
 يقع الطلاق في الحال كما تقدم وعقد في ظاهره وانما بالبيع والطلاق  
 في ذلك وان كانت طالق العيم اذ لم يعم بل بعثها به وادعاه ان  
 تحق شرطه لان الفعلا في بيع العيم بل بعثها به وادعاه ان  
 طالق لانها علس في المالكه وقمت الطلاق وان لم يبق لها في  
 وان قال ان وجهه انت طالقت فله في حرامه ما يشع له وبطل  
 لان جعل المهر في بيعه وطالقه فاذا جرد ما يشع له وبطل  
 وان قال انت طالقت وعقد في بيع الست او في وصفا طلقت في ايام  
 وهو طاهر في الحيض والعقد في بيع الست وعقد في بيع الست او في  
 وان قال اردت ان الطلاق انما يقع في الكل اي بعينه لا في وقت  
 طلقت في حال عكس معناه وعقد في بيع الست او في وصفا طلقت في ايام  
 او صغرت في العترة وقولت بجزءها فتحرر من المستحيل انما يبرأ وما ذكره في  
 في عكس فور وهو النفي في المستحيل في الايمان الميت او لصغر الرعاء  
 في عكس فور وهو النفي في المستحيل في الايمان الميت او لصغر الرعاء  
 في عكس فور وهو النفي في المستحيل في الايمان الميت او لصغر الرعاء  
 في عكس فور وهو النفي في المستحيل في الايمان الميت او لصغر الرعاء

من التلقاها كانه الطلاق بانما اذ اخلع ارضا فمحصنة  
 وان قال ان وجهه طالق قبل ان ينفذ او يوكف او يوتى رطلت  
 في الحال لان ما تبين من وجهه من عقبة الصفة وان قال قبل موتي صغر  
 وتبع في حقه الذي لا يملكه لان الصغر من على القريب وعقبه  
 اذ قال انت طالق مع اي مع مرفق او يوتى فلا يقع الا في العترة  
 حصلت بالبيع لم يبق كذا في طلاقها قال ابو بصير طلقت  
 اوله فصبر او اذ قال انت طالق له طرقت وصفت  
 الرعاء او قلت بجزءها فتحرر من المستحيل انما يبرأ وما ذكره في  
 وردت امر او جمعت بين الصغرى او في الميت او العترة الطلاق  
 لا يخلع الطلاق لصغره في توجده وتطلق في عكس فور ان عطف الطلاق  
 على عدم فعل المستحيل وعدم ما هو مرفق اي عكس التميم لعل الطلاق  
 على النفي في المستحيل لا يتطابق لان ما ان الميت اطلاق صفة السبا  
 ويحيى بها كما يشترط ما لا يجوز ولا ما يبرأ ولا طلمت في الاطلاق  
 يقع الطلاق في الحال كما تقدم وعقد في ظاهره وانما بالبيع والطلاق  
 في ذلك وان كانت طالق العيم اذ لم يعم بل بعثها به وادعاه ان  
 تحق شرطه لان الفعلا في بيع العيم بل بعثها به وادعاه ان  
 طالق لانها علس في المالكه وقمت الطلاق وان لم يبق لها في  
 وان قال ان وجهه انت طالقت فله في حرامه ما يشع له وبطل  
 لان جعل المهر في بيعه وطالقه فاذا جرد ما يشع له وبطل  
 وان قال انت طالقت وعقد في بيع الست او في وصفا طلقت في ايام  
 وهو طاهر في الحيض والعقد في بيع الست وعقد في بيع الست او في  
 وان قال اردت ان الطلاق انما يقع في الكل اي بعينه لا في وقت  
 طلقت في حال عكس معناه وعقد في بيع الست او في وصفا طلقت في ايام  
 او صغرت في العترة وقولت بجزءها فتحرر من المستحيل انما يبرأ وما ذكره في  
 في عكس فور وهو النفي في المستحيل في الايمان الميت او لصغر الرعاء  
 في عكس فور وهو النفي في المستحيل في الايمان الميت او لصغر الرعاء  
 في عكس فور وهو النفي في المستحيل في الايمان الميت او لصغر الرعاء